الأتراك يتأهبون للانتخابات الرئاسية والبرلمانية اليوم الأحد

6

مجلس الأمة ينظر في جلسة خاصة اليوم «فوائد التأمينات» و«الوظائف القيادية» و«الإعاقة»

يعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة خاصة اليوم الأحد للنظر في تقارير لجان برلمانية بشأن مشروعات واقتراحات قوانين عدة منها منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتعيين بالوظائف القيادية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والترقيات وانتهاء الخدمة للادارة العامة للتحقيقات.

وجاء عقد الجلسة الخاصة بناء على طلب مقدم من بعض الأعضاء استنادا إلى أحكام المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة اذ أشار الطلب المقدم منهم إلى «أهميتها البالغة في سد القصور التشريعي» مبينين فيه ان دور الانعقاد «قد أوشك على الانتهاء الأمر الذي يقتضي تخصيص جلسة مستعجلة».

وأدرج على جدول أعمال الجلسة الاقتراح بقانون بشأن منع تقاضي فوائد عن قروض (التأمينات) والذي يعطي الحق لأصحاب المعاشات طلب استبدال نقود بحقوق معاشاتهم التقاعدية مرة واحدة لمدة خمس سنوات مصاريف إدارية بما لا يتجاوز 3 في المئة من القيمة الاستبدالية وفي حالة وفاة المستفيد من الاستبدال يستمر خصم قيمة الاقساط المتبقية من المعاش التقاعدي.

ويتضمن جدول الأعمال مشروع القانون بتعديل بعض أحكام مرسوم قانون الخدمة المدنية والاقتراحات بقوانين بشأن التعيين بالوظائف القيادية لتنظيم التعيين في تلك الوظائف بما يشمل تشكيل لجنة ترشيح وتقييم القياديين من ذوي الكفاءة والخبرة تختص بوضع القواعد والأسس لهذا الأمر وتقوم اللجنة بوضع برامج الاختبارات والتأهيل كما ان اجتيازها يعتبر شرطا أساسيا للتعيين فيها.

وتشمل أعمال الجلسة الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل بعض أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقضي بخفض عدد سنوات الخدمة للمكلف برعاية معاق من 20 سنة الى 15 للذكور ومن 20 إلى 10 سنوات للاناث وإلزام الحكومة تأمين العلاج لذوي الإعاقة في القطاع الخاص وان يتولى رعاية المعاق مكلفان في حالات الإعاقة الشديدة.

ويناقش المجلس ضمن جلسته اقتراح معادلة الشهادات العلمية الصادرة من دار القرآن الكريم بمثيلاتها والاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام (التحقيقات) بوزارة الداخلية بشأن الترقيات على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة والمعاشات التقاعدية ومكافأة انتهاء الخدمة.

ويحتوي جدول أعمال الجلسة على اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة بشأن المناقصات العامة واقتراح بقانون يتعلق بمنح بدلات أو مكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وينظر المجلس في اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية تقضي باحتساب اليوم في عقوبة الحبس الاحتياطي 24 ساعة والشهر 30 يوما ما لم تكن العقوبة المقضي بها دون السنة حبسا ففي هذه الحالة يحسب الشهر 20 يوما أما إذا كانت العقوبة هي الحبس سنة فأكثر فإن هذه السنة تحتسب تسعة أشهر وفقا للتقويم الميلادي.

وأدرج ضمن جدول أعمال هذه الجلسة الخاصة اقتراحان بقانونين بتعديل مادة من قانون الجزاء أحدهما بألا تجاوز مدة الحبس المؤبد 25 عاما ويكون مقترنا بالشغل دائما وآخر بألا تجاوز مدة الحبس المؤبد 20 عاما ويكون مقترنا بالشغل دائما.

وحول هذه الجلسة أشارت المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة إلى أن «للرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك وعليه أن يدعوه إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة الموضوع المطلوب عرضه».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد قال في ال13 من الشهر الجاري ان المجلس سيعقد جلسة خاصة يوم الأحد الموافق 24 يونيو الجاري «يتضمن طلبها بعض الأخطاء اللائحية ومع ذلك سأوجه الدعوة» مضيفا انه «في حال عقدت الجلسة سأشرح للأعضاء هذه الأخطاء».

مجلس الأمة الكويتي

اعتبرت أنه يقضي على قاعدة «حسن السير والسلوك»

«التشريعية» ترفض تحديد سنة السجن بتسعة أشهر

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة، المقرر عقدها الثلاثاء المقبل، التقرير الرابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (220) مكرر إلى القانون رقم 17/1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ويضيف الاقتراح بقانون مادة جديدة برقم (220 مكررًا) إلى القانون رقم (17) لسنة 1960 المشار إليه تتضمن حكمًا جديدًا يقضي بأن يحتسب اليوم في عقوبة الحبس أو التدبير الاحترازي (24) ساعة، والشهر (30) يومًا ما لم تكن العقوبة المقضي بها دون السنة حبسًا، ففي هذه الحالة يحسب الشهر (20) يومًا. وعلى أن تحتسب السنة تسعة أشهر وفقًا للتقويم الميلادي إذا كانت العقوبة المقضي بها سنة فأكثر.

ويهدف الاقتراح بقانون – حسبما ورد بمذكرته الإيضاحية – إلى إعادة النظر وتنظيم حساب مدة الحبس، لعدم وجود تنظيم تشريعي له في دولة الكويت واتساقًا مع ما هو معمول في الدول المتقدمة من تحديد مدة السنة في الحبس بتسعة أشهر، وذلك مراعاة لأوضاع السجناء والتخفيف عنهم، فضلا عما تعانيه السجون من اكتظاظ في أعدادهم.

وبعد الدراسة والمناقشة والاستماع إلى جميع الآراء وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون والأخذ بما جاء في آراء الجهات المعنية من عدم ملاءمة فكرة الاقتراح بقانون، كما أوجزت اللجنة أسبابها لعدم الموافقة بما يلي:

– الهدف من الاقتراح متحقق في المادة (87) من قانون الجزاء والتي تنص على جواز الإفراج عن المحكوم عليه بعقوبة الحبس إذا ما قضى ثلاثة أرباع المدة إذا كان خلال هذه المدة حسن السيرة والسلوك. – فكرة التخفيف عن السجناء لها ما يبررها إذا ما كنا في طور الحديث عن السجين حسن السيرة والسلوك والذي قد لا تكون هناك خطورة في سرعة الإفراج عنه، أما مكافأة جميع المحكوم عليهم بتقليل المدة أيًا كانت درجة خطورة جرائمهم أمر مشوب بعدم الملائمة. – الأخذ بالاقتراح بقانون سيتسبب بمشكلة عملية لدى الجهات المعنية بالإفراج عن المحكوم عليهم لصعوبة احتساب المدد.

– رأت اللجنة أنه على وزارة الداخلية تطوير النظم واللوائح المتعلقة بآلية الإفراج عن السجناء.

جانب من اجتماع سابق للجنة التشريعية

الحكومة تطلب 923 مليون دينار اعتماداً إضافياً في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2018/2017 لتسوية حسابات العهد

أدرج على بند الإحالات في جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة مشروع بقانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017.

وجاء في نص القانون:

مادة أولى:

يفتح اعتماد اضافي بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017 بمبلغ 923.000.000 دينار كويتي (فقط تسع مائة وثلاثة وعشرون مليون دينار كويتي) مفصلًا كالآتي:

أولا: مبلغ 637.000.000 دينار (ستمائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) بالباب الخامس الإعانات بميزانية وزارة النفط للسنة المالية 2018/2017 لتغطية تكاليف تسوية حسابات الأصول المتداولة.

– العهد لدى وزارة النفط والتي تم تقييدها على هذا الحساب لتغطية تكاليف دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليًا والناتج عن خصم مؤسسة البترول الكويتية هذا الدعم من الإيرادات المحصلة وفقا لمرسوم التحاسب بين وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية الصادر في عام 1981 وذلك وفقًا لما يلي:

ثانيا: مبلغ 286.000.000 دينار (مائتان وستة وثمانون مليو دينار) للباب الأول: تعويضات العاملين بميزانية السنة المالية 2018/2017 لتغطية تكاليف تسوية حساب الأصول المتداولة العهد الخاصة بتكاليف الموظفين المعينين على الاعتماد التكميلي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وذلك على النحو التالي:

مادة ثانية

يؤخذ المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع بقانون ما يلي:

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 251 بتاريخ 02/02/2018 القاضي بتكليف لجنة الشؤون الاقتصادية تشكيل فريق عمل للتعاون مع ديوان المحاسبة لاستكمال عمله في التكليف سعيًا لإيجاد الحلول العملية المناسبة لمسألة العهد وإلى قراره في اجتماعه رقم 15/2018 المنعقد بتاريخ 09/04/2018 المتضمن تكليف فريق عمل معالجة تضخم حسابات الأصول المتداولة العهد بالتنسيق مع الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطوات والتصورات التي توصل إليها للحد من تضخم حساب العهد تم إعداد هذا القانون لتدبير اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017 تخصص لتسوية حسابات الأصول المتداولة المحلية العهد والخاصة بكل من «تكاليف دعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محليًا بميزانية وزارة النفط بمبلغ 637.000.000 دينار (فقط ستمائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) بالباب الخامس الإعانات – وتكاليف المعينين على الاعتماد التكميلي في السنوات السابقة بمبلغ 286.000.000 دينار (فقط مائتان وستة وثمانون مليون دينار) بالباب الأول – تعويضات العاملين» يتم تدبيرها من الاحتياطي العام للدولة.

خالد العتيبي يطالب بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة الخدمات والبنى التحتية للمدن الجديدة

النائب خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة يعالج خصم أقساط القرض الإسكاني دون اكتمال الخدمات والبنى التحتية في المدن الإسكانية الجديدة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن المواطن وبعد استلام منزله يفاجئ بنقص شديد في الخدمات والبنى التحتية في مدينته السكنية الجديدة ويكون مجبرا على دفع الأقساط لبنك الائتمان وفق الآلية المتبعة لديهم.

وأضاف أن السبب في ذلك يرجع إلى تأخير الجهات الحكومية في تسلم أغلب المشاريع الهامة من قبل الشركات المنفذة وأغلبها مشاريع لخدمات أساسية لا غنى عنها مرتبطة بوزارات الصحة والداخلية والتربية. وأكد العتيبي أن هذا الأمر يجبر المواطن على الذهاب إلى المناطق القريبة بعد سكنه في مدينته الجديدة لتلبية احتياجاته الضرورية اليومية أو الانتقال للسكن في مناطق تتمتع بالخدمات حتى تبدأ الجهات الحكومية في تشغيل خدماتها بالمدينة.

ونص المقترح على فقرتين الأولى عدم الاعتداد بإيصال التيار الكهربائي فقط للبدء في سداد القرض الاسكاني، ويشترط للبدء في تحصيل الأقساط الشهرية المستحقة لبنك الائتمان الانتهاء من كافة الخدمات والبنى التحتية بالمدينة السكنية وأهمها تشغيل المخافر والمستوصفات والمدارس بجميع مراحلها وكذلك الجمعيات التعاونية أو فروعها المختلفة.

ونصت الفقرة الثانية من المقترح على تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة الإشراف على الانتهاء من كافة الخدمات والبنى التحتية للمدن الجديدة وتتولى أيضا هذه اللجنة مهمة الإعلان في الجريدة الرسمية عن تسلم كافة مشاريع الخدمات، ويكون اليوم التالي لتاريخ النشر في الجريدة الرسمية هو تاريخ استحقاق أول قسط للقرض السكني وفق الآلية المتبعة لبنك الائتمان أو وزارة الإسكان.

تتمات

مدرج عليها

وقال النائب الدكتور عادل الدمخي: وصل إيميل الدعوة 6/20 ولأسف لن أستطيع أن أحضر جلسة الأحد اليوم لسفري (سفرة خاصة ضرورية) وكنت قد رتبتها من قبل شهر لمدة خمسة أيام تنتهي الأثنين وأحضر جلسة الثلاثاء المقررة رسميا.

واضاف الدمخي : وحسب مصادر حكومية فان الحكومة لن تحضر، فكيف يتم تحديد مثل هذا اليوم لجلسة قوانين دون تنسيق.

وتابع الدمخي: الحكومة بكبرها ما تدري عن الجلسة ومحددين جلسة لمجلس الوزراء، ولم يخبر النواب إلا في 6/20 عبر الإيميل، وكنا في لجنة الميزانيات يومها وسألت النواب وكلهم نفوا علمهم بها، وأتحدى أن هناك علم مسبق بتحديد الجلسة من قبل النواب.

«الميزانيات»

وتجدر الإشارة إلى أن المصروفات التشغيلية للشركة تسترد بالكامل من ميزانية الدولة عن طريق خصمها مباشرة من الإيرادات النفطية وهو ما يستدعي ضبطها خاصة أن ميزانية الدولة تعاني من عجوزات خلال السنوات الماضية.

دعا إلى وضع

مشيراً إلى أهمية وضع خريطة طريق إعلامية لشرح أبعاد عملية تحرير مدينة الحديدة اليمنية الحيوية بموقعها الاستراتيجي وأهمية موانئها كأحد أهم المنافذ اليمنية.

واعتبر خلال كلمة ألقاها خلال ترؤسه وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع وزراء الإعلام في دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن المنعقد أمس في جدة، أن تحرير مدينة الحديدة سيشكل إضافة جديدة يحققها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن لضمان المساعدات الإنسانية والإسراع في إنجاح العملية السياسية والوصول إلى حل للنزاع القائم.

ولفت وزير الإعلام الكويتي في كلمته إلى أهمية أن تبرز خريطة الطريق الإعلامية الجهود الكبيرة التي يقوم بها التحالف العربي في المجالات كافة لدعم الشرعية في اليمن والحفاظ على أرواح المدنيين وتوفير الاحتياجات الإنسانية لهم والتي تعتبر دول التحالف أكبر المانحين لتوفيرها وفق خطط مدروسة بالتعاون مع وكالات أممية متخصصة.

وأضاف أن "للإعلام أهمية كبيرة في نقل وإيضاح الأهداف الاستراتيجية لأي قضية ولابد لنا لكي ندعم عملياتنا ضمن التحالف العربي أن ننجح اليوم في وضع خطة واضحة المعالم دقيقة الأهداف لننقل للعالم أجمع ما يقوم به التحالف لنبدد مشاغلهم".

وأفاد الجبري بأن دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قدمت التزامات ملياراية تعمل حاليا وكالات الأمم المتحدة على توفير الاحتياجات الإنسانية وايصالها إلى الأشقاء في جميع أرجاء اليمن.

وأشار إلى عمل التحالف على تأمين طرق إيصال المساعدات بما فيها الإسقاط الجوي للمناطق التي يصعب الوصول إليها إلى جانب إسهام الجمعيات الخيرية الخليجية في المساعي الإنسانية لتوفير الاحتياجات إلى الأشقاء في اليمن.

وشدد على أن هذا الدور الإنساني للتحالف بقيادة السعودية لم يبدأ أو ينتهي في هذه العملية بل سيبقى حتى نهاية ما يواجهه اليمن وتمكين الشرعية من بسط سيادتها وتمكينها من أداء عملها وفق المرجعيات الثلاث للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216.

وقال "سنعمل في هذا الإطار معكم لوضع الخطة الإعلامية المنشودة وتطبيقها لننقل للعالم أجمع الدور الذي يقوم به التحالف وأهدافه وما تنطوي عليه الأزمة في اليمن من تهديد للمملكة العربية السعودية الشقيقة وأمن واستقرار المنطقة والعالم".

وجدد الجبري إدانة واستنكار دولة الكويت لتهديد جماعة (الحوثي) لأمن واستقرار المملكة العربية السعودية عبر إطلاق الصواريخ الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتهديد وترويع الآمنين فيها، مشددا على وقوف دولة الكويت إلى جانب أشقائها في المملكة وتأييدها لهم في كل ما يتخذونه من إجراءات لصيانة أمنهم والحفاظ على استقرارهم.

مقترح لفتح

خالد الجارالله سيبحث أيضا أوضاع المرضى الكويتيين المبتعثين إلى بريطانيا بالإضافة إلى مجالات التعاون المشتركة لتبادل الخبرات وبرامج زيارات الأطباء المتخصصين.

وأشار إلى أن هناك مقترحا لفتح منفذ مسبق لإجراءات السفر في مطار الكويت الدولي، بالإضافة إلى أن اللجنة ستناقش المواضيع المتعلقة بزيادة التعاون في المجال الأمني وسلامة النقل الجوي والأمن السيبراني لحماية المعلومات والشبكات الالكترونية.

وأوضح أن (الخارجية) نظمت اجتماعات تحضيرية خلال الأشهر الماضية مع الجهات الكويتية المشاركة حيث تم التوافق على بلورة مجمل المواضيع التي سيتم إدراجها على جدول الأعمال في مختلف المجالات والتي سيكون لها انعكاسات ونتائج إيجابية مباشرة لتعزيز التعاون الكويتي البريطاني.

وذكر أنه سيتم بحث عدد من المواضيع المتعلقة بشؤون الطلبة الكويتيين المبتعثين للدراسة في المملكة المتحدة فضلا عن تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والبيئي والتبادل الثقافي والمعرفي إلى جانب ضمان معايير الجودة الأكاديمية.

وأكد الخبيزي أن الجانبين سيبحثان المجال الدفاعي وكيفية مواصلة التعاون الاستراتيجي لمواجهة التحديات المشتركة وتطوير التعاون في مجالات التدريب والتجهيزات العسكرية.

وحول التعاون الاقتصادي لفت الى أن الجانبين يسعيان لتنمية معدل التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المتبادلة في البلدين مضيفا أنه سيتم الاتفاق على إعداد مشاريع اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية في عدد من المجالات المذكورة "وذلك لتوقيعها خلال الفترة المقبلة».

ومن المقرر أن تعقد الدورة ال12 لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية اعمالها يومي 26 و27 يونيو الحالي حيث سيرأسها عن الجانب البريطاني وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أليستر بيرت.

تعهد بنزع سلاحها

وعلى صعيد متصل شدد العبادي على اهمية الحفاظ على حيادية القوات المسلحة ومهنيتها وإبعاد تأثير الاحزاب عليها مؤكدا ان المواطن العراقي حاليا لديه "ثقة كبيرة واحترام للقوات الامنية بعد المكتسبات الاخيرة في الحرب ضد الإرهاب».

وطالب القوات العراقية باحترام حقوق الانسان والتعامل مع المواطنين وفق المعايير القانونية "رغم كل الضغوطات التي تواجهها في العمل على الأرض».

يذكر أن حصر السلاح بيد الدولة يعد أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة لا سيما بعد انتشاره بكثرة بيد جماعات مسلحة متعددة كانت داعمة للدولة في حربها ضد "الإرهاب».

وتخشى بغداد أن يتحول السلاح بيد تلك الجماعات إلى وسيلة للضغط السياسي أو الابتزاز المالي أو الجريمة المنظمة.